الأسس المعرفية للنظرية السياسية قراءة فلسفية معرفية

د. عمران محمد المرغني الجداري
المؤلف https://orcid.org/0009-0001-9670-8825
قسم العلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة الزيتونة. ليبيا
البريد الالكتروني : omranaljd@gmail.com

The Epistemological Foundations of Political Theory: A Philosophical–Epistemic Reading

Dr. Omran Mohamed Almrghni Aljdari
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Al-Zaytouna University, Libya

تاريخ الاستلام: 15-10-2025، تاريخ القبول: 02-12-2025، تاريخ النشر: 15-12-2025

الملخص:

تستعرض هذه الدراسة فحص البني المعرفية التي تشكل اطر النظرية السياسية، بكونها اساس معرفي ينظم إنتاج المعرفة السياسية ويحلل الطاهرة السياسية، كذلك تطرح هذه الدراسة الجوانب الإبستمولوجية والمقاربات المنهجية التي تعمل على تأسيس مفاهيم سياسية والتحكم بالوسائل البحثية والتحليلية، ولاهم من ذلك، انها تتبلور في اطر ثقافية وتاريخية ومعيارية تحدث تأثيرًا في فاعليتها للاستيعاب والتفسير، وتشير الدراسة إلى أن ترابط الاطر المعرفية يمثل عنصرًا رئيسيًا في تعزيز امكانية النظرية السياسية على الفحص والتفسير و التمحيص والتحليل العلمي للظاهرة السياسية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: النظرية السياسية، المعرفة السياسية، الظواهر السياسية.

Abstract :

This study examines the cognitive frameworks that form the foundations of political theory, considering them as a knowledge base that organizes The production of political knowledge and analyzes political phenomena. The study also addresses The epistemological aspect's and methodological. Approaches that work on establishing political concepts and controlling research and analytical tools , importantly, these frameworks are shaped within cultural, historical, and normative contexts that influence that effectiveness in understanding and interpretation.
The study indicates that the interconnection of cognitive framework is a kay element in enhancing the capacity of political theory for examination, interpretation, scrutiny, and scientific analysis of current political phenomena.

Keywords: Political theory, political knowledge, political phenomena

المـــقدمة: –

تتجلى مكانة هذه الدراسة في تسليط الضوء على البني الفكرية المعرفية للنظرية السياسية بكومها

تمثل حلقة وصل بين الرؤية الفلسفية الشاملة والمعرفة الإبستمولوجية، وبين الدينامية السياسية والسياسات الحكومية، كذلك تتمثل هذه الدراسة في مسعي علمي لتحليل واستيعاب الأطر والسياقات المعرفية في النظرية السياسية، عن طريق تحليل وظيفة المعرفة السياسية في تفسير وشرح الظواهر السياسية، والبحث عن مصادرها، وقدرتها على تأثير في بناء المفاهيم السياسية وكذلك، تنصب على تحليل المرتكزات البنيوية للنظرية السياسية، والأسلوب الذي تتشكل به مفاهيمها في سياق الفلسفة السياسية والخبرة التاريخية، فالنظرية السياسي لا تتبلور كإطار مفاهيمي غير متحيز، وأنماء ترتكز على منطلقات واسس فكرية ومعرفية سابقة تتشكل وفق أنماط وفهم للواقع السياسي، بالتالي فأن المرتكزات المعرفية تمثل الإطار البنيوي العميق لجوهر النظرية السياسية، إذ تحدد المداخل ومناهج والنظريات والمقاربات النظرية أدوات التحليل، واطر التفسير، وحدود استيعاب للظاهر السياسية، كذلك تبرز عن أن تباينت النظريات السياسية يرجع في حقيقته إلى تباين مصادرها الفلسفية والمعرفية، كذلك من جانب الإدراك العقلي، أو جوهر مفهوم الحقيقة، أو مكانة القيم في ابتكار المعرفة السياسية.

ومن ثم، فإن تحليل وتفسير الأطر والمنطلقات الفكرية المعرفية للنظرية السياسية يتيح استيعاب كبير لمعضلة النظريات الكلاسيكية وامكانية قدرتها التحليلية والتفسيرية في ظل التغيرات الراهنة، يفسح الطريق أمام تحديث النظرية السياسية على مرتكزات أكثر حركية.

مشكلة الدراسة: –

يشكل ولا يزال يشكل موضوع الأسس المعرفية للنظرية السياسية معضلة كبيرة للفلاسفة والباحثين في الية خلق اطر ومقاربات نظرية قادرة على تفسير التحولات المعاصرة، الامر الذي طرح كم هائل من التحديات امامهم، بالتالي هذه الدراسة تطرح المشكلة المتمثلة في، إلى أي حد تساهم الاطارات المعرفية في درب النظرية السياسية في تحليل تفسير الظواهر السياسية الراهنة.

فرضية الدراسة: –

نسعى في هذه الدراسة إلى الخوض في الفرضية التالية، تشكل الأطر المعرفية في النظرية السياسية المتغير الأصيل في تفسير وتحليل الظواهر السياسية، وهنا الاطر المعرفية في النظرية السياسية تشكل المتغير المستقل بينما الظواهر السياسية تمثل المتغير التابع وكلما كان المتغير المستقل خصب وغزير بالمقاربات النظرية والمنهجية تمكنا من تفسير الظواهر السياسية المتغير التابع.

أهمية الدراسة: -

الأهمية العلمية: -

من خلال ما افرده حقل العلوم السياسية من الأطر النظرية والمقاربات التي سعت لتفسيرات المعرفية للطواهر السياسية، العمل على تحديث النظريات الكلاسيكية وتطويرها بما يتلاءم والتطورات الراهنة، حيث تشكل مفتاح لاستيعاب البيئة الفكرية التي تنطلق منها في تحليل وتفسير الظاهرة السياسية.

ولاهم من ذلك كله انها تمكن الدارس من فهم العلاقة بين المعرفة والنظرية السياسية. كذلك الدراسة تعتبر نقل نوعية في درب العلوم السياسية.

الأهمية العملية: -

تتمثل الأهمية العملية للأسس المعرفية للنظرية السياسية بانها توفر للدارسين والمهتمين بها مجال خصب للدراسة والتحليل، فهي تساعد على تحليل الظاهرة السياسية وفهم الجدور الفكرية لها، والانتقال من الجانب النظري إلى الجانب العملي حيث التحليل والوصف، نهائك على انها تدخل في سياق اهتمامات الباحث.

أهداف الدارسة: -

تتجسد هذه الدراسة في جملة من الأهداف من بينها، تحليل ووصف الأسس المعرفية للنظرية السياسية، الأطر المعرفية والمقاربات النظرية للنظرية السياسية في تفسير الظواهر السياسية.

منهجية البحث: -

يعتمد البحث على المدخل التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وذلك للبحث في الأسس المعرفية للنظرية السياسية.

تقسيمات الدراسة: –

تم تقسيم الدراسة إلى أربع مطالب فكان المطلب الأول بعنوان: – قراءات في أدبيات المعرفة السياسية والنظرية السياسية، بينما المطلب الثاني: – الأسس المعرفية في بنية النظرية السياسية والمعرفة السياسية: – المطلب الثالث: – التحولات الراهنة ورهانات تجديد المعرفة السياسية والنظرية السياسية. تلتها الخاتمة وتوصيات والنتائج.

الدراسات السابقة: -

في الحقيقة رغم اهتمام الباحثين بدراسة هذا الموضوع الا إن هناك افتقر كبير للخوض فيه لأنه يحتاج إلى عصف دهني كبير، وفي الغالب من الصعوبة بمكان الخوض فيه ومن بين اهم الدراسات.

دراسة وليد شملال بعنوان أبستمولوجيا النظرية السياسية، يطرح موضوع تأسيس المعرفة في حقل السياسية وبناء اطر مقاربات نظرية سياسية، مشيرا إلى ان النظرية السياسية تتبلور داخل إطار معرفي، أن تباين الأطر المعرفية له تأثير رسمي على إمكانية النظرية من حيث التحليل والتفسير للظاهرة السياسية، فالأطر النظرية المعرفية الأنسب والاجدر سوف تكون قادرة على تقديم التفسير الأمثل للظاهرة المراد دراستها.

المطلب الأول: - قراءات في ادبيات المعرفة السياسية والنظرية السياسية.

تتسم المعرفة السياسية بكونها ابرز أنساق المعرفة الاجتماعية صعوبة، وذلك لارتباطها الرئيسي بطواهر تتسم بالحركة وعدم التبات في حالة غير استاتيكية، على سبيل الذكر، الصراع، السلطة، الشرعية، المعرقة السياسية لا تنمو من عدم معرفي محايد، وانما تتبلور في اطر ثقافية واجتماعية

وتاريخية بداتها، الحالة التي تجعلها معرقة مرتبطة بالسياق ومتضمنة بدلالات أيديولوجية وقيمية، وبالتالي، المعرفة السياسية لا نستطيع اختزالها كونها جمع للأحداث السياسية، وانما تتجسد في عملية ذهنية تأويلية تحاول أن تفهم وتستوعب الواقع السياسي، في محاولة منها لمراجعة وإعادة تأسسه نظريًا وفق اطر مفاهيمية ونماذج تحليلية تفسيرية.

تتجسد الميزة الشخصية لأبستمولوجيا المعرفة السياسية من ناحية موضوعها الظاهرة السياسية، كونها ظاهرة قيمية معيارية مرتبطة بالإنسان تتشابك فيها الوعي والارادة، الامر الذي يجعلها من الصعوبة بمكان ترويضها لقوانين عامة شديدة على نقيض ما هو ساري في مجال العلوم التطبيقية، فالسياسة حقل للمجال الإنساني المدرك، الحالة التي تجعل من مخرجات البحث السياسي في وضعية احتمالية، وفي نفس الوقت تكون قابلة للمراجعة وتمحيص الدقيق باستمرار (Marsh, 2010, p 12)، ووفقًا لذلك السبب فالمعرفة السياسية تتصف بالتعددية والنسبية وذلك لارتباط أو عدم تبات تفسير الطاهرة او الطواهر السياسية بتغير المقاربات المنهجية والاطر النظرية المعمول بها في هذا الحقل.

وفي نفس الصدد، المعرفة السياسية تواجه مشكلة رئيسية تتجسد في العلاقة القائمة بين القيم والاحداث، المصطلحات السياسية الكبري مثل الشرعية والحرية والعدالة والديمقراطية، لا يمكن اعتبارها قيم وصفية فقط، وانما تتجسد في تنياها احكامًا قيمية معيارية تبرز تنبؤات أخلاقية وفلسفية وفقًا لما يجب أن يبني أو يؤسس عليه النظام السياسي (Held, 2006, p 23) وفي نفس السياق، من الصعوبة بمكان الخوض في الحديث عن حالة من عدم الانحياز الكامل في المعرفة السياسية، من البحث عن الموضوع واختياره، والية التعاطي معه، والاطر النظرية المتبعة، جميعها أدوات منهجية تتأثر وتشكل خلفية الباحث العلمية والفكرية والطريقة التي يشتغل في اطارها.

وفي نفس الاطار، يعلو مكانة النظرية السياسية بوصفها المجال الأبرز تحليلًا وتنسيقًا للمعرفة السياسية، تجسد سعي منطقي عقلاني لبلورة نمط مفاهيمي يحلل الظاهرة السياسية ويبين منظلقها البنيوي، النظرية السياسية لا تكتفي فقط بوصف الحياة السياسية من الناحية الواقعية، وانما تتجاوز ذلك إلى استيعاب وفهم بنينه العميق، والأكثر من ذلك الخوض في تحليل أنماط تفاعل داخلية، محددًا اكثر للبني التي تقوم تؤسس عليها الشرعية والسلطة (Heywood, 2019, p 24)، وعليه فأنها تصبح وسيلة معرفية لا سبيل للغني عنها لتبديل المعرفة السياسية من معطيات متبعثرة إلى بنيان معرفي فكري مترابط، وتقوم النظرية السياسية بأدوار متعددة في تتبلور وتوليد المعرفة السياسية، فهي من جانب مدخل تفسيري يسهم ويدعم ترتيب المعطيات السياسية واستيعابها وفهمها، وفي الاتجاه الاخر الية نقدية تفسح المجال بمتابعة الحركة السياسية ومراجعته في اطار قيمي ومعياري.

أولا: - ابستمولوجيا المعرفة السياسية.

تتوافق المعرفة السياسية من مدخل إبستمولوجي أسلوبًا ونمط معين من المعرفة السياسية، تتشكل مضمونه بخاصية موضوعه المتجسد في الظاهرة السياسية، فهي خليط تمتزج أو تندمج فيها الجوانب التاريخية والاجتماعية والمعيارية، لا يمكن إخضاعها للقوانين الصارمة المعمول بها في العلوم التطبيقية، وعلى هذا الأساس، لا يمكن استيعاب وفهم المعرفة السياسية بكونها نتاج مباشر ومحايد للحدث السياسي، انما بكونها نسق معرفي يبني بواسطة تمازج صعب بين الحالة المراد دراستها والذات العارفة، في إطار ثقافي تاريخي معين.

تبدأ الأبستمولوجيا السياسية من نقطة شروط وحدود المعرفة السياسية، ولا تكتفي بنتائج أو مضمون الظاهرة السياسية، فهي تركز بوصف وتحليل طبيعة المصطلحات السياسية، ومصادرها أو مراجعها وأدوات تبلورها، وإلى أي حد تتأثر بالأيديولوجيات والقيم، فالمفاهيم الرئيسية المتعارف عليها في أدبيات علم السياسة كالدولة والسلطة والديمقراطية والعدالة، لا تعد معطيات مستقرة أو ثابتة، وانما هي أفكار ومفاهيم تتبدل معانيها بتغير الأطر الفكرية التي تخلق منها ((Held, 2006, p 26.

من زاوية إبستمولوجية، تتميز المعرفة السياسية بخصوصية كونها ذات طابع نسبي احتمالي، فهي مقترنة بالسلوك العملي للإنسان الواعي، بالإرادة والاختيار، وهي مكونات ليست من السهولة بمكان اخضاع السيطرة عليها والاستشراف الدقيق أو الاستقراء الكلي، بالتالي المعرفة السياسية لا تتجه صياغة أو بلورة قوانين عامة ثابتة، بمقدار ما تسعى إلى طرح تحليلات عقلانية يمكن نقدها ومرجعتها دائمًا ويجسد هذا الطابع النسبي كثرة الأطر والمقاربات في إطار دائرة علم السياسة، وتتباين ما توصل اليه البحث السياسي بتباين الأسس المعرفية والأدوات المنهجية.

وفي نفس الإطار، تشير الأبستمولوجيا السياسية إلى وجود معضلة بين الاحداث أو الحركة السياسية والقيم بكونها أهم واعقد المعضلات المعرفية في علم السياسة، وهنا التحليل السياسي لا يمكن تجزيئه عن الأحكام القيمية المعيارية، لأن السياسة نفسها حقل للتنافس والصراع حيال ما يجب أن يكون، لا حيال ما هو كائن، بالتالي، الزعم بمحاولة الفصل الكامل بين المعرفة السياسية والقيم يصبح عسف ذهني إجرائيًا على نحو أوسع من ناحية إبستمولوجية متجذرة (بشارة، 2013، ص 18).

وفي هذا الإطار، فأن الباحث في هذا المجال أو الحقل السياسي ليس على حياد، وانما هو في قلب الفعل المعرفي ينتمي إلى بيئة اجتماعية ومعرفية معينة، هذا بطبيعة الحال يؤثر بشكل رسمي في اختياراته من حيث المنهجية والاطر النظرية والمفاهيم، وبذلك تصبح المعرفة السياسية معرفة خاضعة لشروط تاريخية، تؤثر فيها السياقات والبنى المعرفية والفكرية المنتشرة وبتفاعلات القوة التي تملك تحكم خلق أو انتاجها (العروي، 1996، ص 14)، هذا ما يحلل تغير المفاهيم السياسية خلال ازمنة متباينة دلالاتها.

ثانيا: ـ جدلية العلاقة بين المعرفة السياسية والنظرية السياسية.

الدراسات السياسية المعاصرة تعتبر العلاقة القائمة بين النظرية السياسية والمعرفة السياسية قضية رئيسية، حيث تجسد زاوية التقاء بين ما اصطلح عليه سياسيًا ومن زاوية اخري الية تحليله نظريًا، بالتالي المعرفة السياسية الية فهمهًا وادوات تفسيرها (الحجّاج، 2018، ص 112)، من ناحية اخري المعرفة السياسية حالة حركية ديناميكية تتشابك فيها الاحداث النظرية مع الحياة العملية، الامر الذي يتيح فهم واستيعاب الظهرة السياسية بدروب عامة ومعمقة.

من ناحية ابستمولوجية أيضًا، تتجسد قوة العلاقة بين المعرفة السياسة والنظرية السياسية، من خلال جوهر المعرفة ذاتهًا، فهي معرفة تأملية تفكيرية تحليلية، فهي متأثرة بغزارة انتاجها وبما تطرحه من تساؤلات نظرية، وقيم معيارية معرفية، واطارات تاريخية ثقافية، هنا الباحث في دروب العلوم السياسية لا يقتصر على لملمة الحقائق، وانما يتعدى ذلك ليقوم بتفككيها وتحليلها من خلال سياقات نظرية محددة بتحليل وتفسير الظاهرة وتقيم أدائها وفق اطر واسعة بالتالي، تصبح النظرية السياسية مجرد فكرة أو تصور نظري إلى وسيلة عملية تساعد على تفسير وفهم الظواهر الواقعية، وتبديل المعلومات والبيانات إلى حالة من المعرفة النقدية.

تتبين جدلية العلاقة في حالة دراسة الاتجاهات والمذاهب الرئيسية في الفكر السياسي، فالاتجاه الوضعي يشير إلى أن المعرفة السياسية تكون موضوعية في حالة اعتمادها على القياس والتجربة والملاحظة، وهذا ما ادي إلى ربط النظرية السياسية بالممارسة والتجربة والبحث العلمي الرصين (Lind, 2020, p 88)، في حين الاتجاه التأويلي يحرص على التأكيد أن العمل السياسي لا نستطيع استيعاب الا وفق اطر تاريخية وثقافية، الامر الذي يضع النظرية وسيلة لاستيعاب المعني ولا يقتصر على تفسير وتحليل السبب في الاتجاه الاخر، ويسعي هذا الاتجاه أو التيار النقدي لتقديم فلسفته ومنهجه على أساس أن المعرفة السياسية تتأثر بالمصلحة والسلطة السياسية، وهنا النظرية السياسية لا تقتصر على التحليل والتفسير، وانما تتجاوز ذلك للبحث عن البني أو الأطر الخفية للسلطة وتشجيع النقد البناء والتغير الاجتماعي، هذا التباين يشرح بما لا يدع مجالًا للشك أن العلاقة بينهما ذهنية فكرية، بالتالي المعرفة السياسية ليست في حالة حيادية تامة وانما تخضع لأطر نظرية ومنهجية ومقاربات معرفية.

وفق الأطر المنهجية، تبرز جدلية الكم الهائل من المداخل والمناهج التي يستخدمها أو يستند عليها الباحث فعلى سبيل الذكر المنهج الكيفي يعتمد على تحليل القيم والدراسات الأدبية، بينما المنهج الكمي يعتمد على تحليل وتفسير انماك واحداث سببية من خلال توظيف الاحصاء وعالم الرياضيات، ومن اشهر تلك الدراسات التي تستخدم المنهج الكمي تلك المتعلقة بالانتخابات والتصويت والسياسات العامة (Brady and Collier, 2010, p 25) وبناء على ما سبق، تبق النظرية السياسية في تحدي كيفية تحديد المنهج في حين تساهم المعرفة العملية والمعلومات التي توكد على دقة الفرضية وتفسير الطاهرة السياسية وتحليلها بموضوعية وحياديه وعمق.

تتبلور العلاقة كذلك في حالة الخوض في دراسة وتحليل المفاهيم والمصطلحات السياسية المتعارف عليها في درب العلوم السياسية، على سبيل الذكر السلطة والديمقراطية، الامر الذي يتطلب الوصل الدائم بين المعرفة النظرية والواقعية التي تسعي إلى تفسير وتحليل هذه التحولات، فالمعرفة تمدنًا بالمعلومات والاحصائيات حول الارهاصات الأولى للدولة وأزمة الأنظمة السياسية، في حين النظرية تطرح مداخل تفسيرية تحليلية التي يعتمد عليها الباحث في تحليل وتفسير المتغيرات من خلال تحليل وتفكيك تلك المتغيرات ودراسة الديناميات السياسية بين الأطراف الفاعلة والبني المؤسسية والبيئات الاقتصادية والاجتماعية (الحسيني، 2015، ص 110)، ومن خلال هذا المجادلة العقلانية للمعرفة السياسية والتي تحتوي في طياتها الطابع التحليلي التفسيري التأويلي.

وتبرز أيضًا تلك الجدلية في التبدل الزمني للمعرفة السياسية، حيث تتداخل العلاقة بين النظرية والمعرقة حالة دائمة ومستمرة مع الوقائع والتجارب والخبرات السياسية الوليدة، فالتحولات المستمرة في النظام الديمقراطي، وبروز الحركات والتيارات الاجتماعية، وفي ظل حدة العولمة وما يحدث من أزمات واختناقات يتطلب الامر إعادة النظر في المفاهيم والمقاربات والمناهج والنظريات من حيث قدرتها على تفسير الظواهر السياسة، من خلال سؤال جوهري هل الأدوات والنظريات والاطر الفكرية المستخدمة في حقل العلوم السياسية مازالت قادرة على تفسير الطاهرة السياسية، أما أن العولمة بمعن التحولات السياسية المعاصرة اثرت على منهجية علم السياسية، بالتالي الحقل محتاج الى تطوير مناهج ونظريات واطر ومقاربات نظرية جديدة قادرة على تفسير ظاهرة العولمة (الصالح، 2019، ص 87)، هذا مؤشر يوضح مدي العلاقة المتداخلة بين النظرية والمعرفة بانها دائمًا ديناميكية، حيث تصبح النظرية تعمل على إعادة صياغة ومراجعة النظريات والمناهج والاطر الفكرية، فالنظرية تصبح المسئول عن إعادة صياغة المعرفة بناء على سياقات تحليلية جديدة.

العلاقة الجدلية بين النظرية السياسية والمعرفة السياسية ما يميزها كونها تتجسد في معرفة نقدية هادفة، ولا تقتصر على وصف الظاهرة، بل تتجاوز ذلك لتحليلها ووصفهًا في اطر أكبر، وتوجيه العمل السياسي، فالنظرية تطرح الوسائل التحليلية المستخدمة لتفسير الاحداث، وفي جانب أخر فأن المعرفة العملية الواقعية تقدم المعلومات التي تعمل على اختبار مدي مصداقية الفرضية والتنبؤ بالتيارات والاتجاهات والأفكار السياسية، الامر الذي يكسب العلاقة بينهما إلى شراكة دائمة تجمع بين الوعي الواقعي والتفسير النظري (Easton, 1965, p 41).

مجمل القول، تتبين قيمة تلك العلاقة القائمة على الجدلية بين النظرية السياسية والمعرفة السياسية باعتبارها تجعل الدراسات في حقل السياسة تتميز بالموضوعية والحياد والدقة وعمق التحليل وفي نفس الوقت، تمتلك القدرة على التوليف بين التحليل العلمي الواقعي والنقد العلمي التأويلي الهادف، الامر الذي يضعها في موضع الوسيلة الانجع للأدراك والوعي بالظاهرة السياسية والتعامل مع السياسات العامة والحركة السياسية واقعيًا، هنا المعرفة السياسية تدعم النظرية السياسية

بالمعلومات، في حين النظرية تعتمد في تحليلها للمعلومات على اطر منهجية وفلسفية معينية، الامر الذي يخلق طابع جدلي حركي لهذه العلاقة، وبذلك تصبح المعرفة في اطار الفكر والنظرية السياسية متطلبًا رئيسيًا لا ستعاب الروابط الاجتماعية والتفاعل بين الاعبين السياسيين.

المطلب الثاني: - الأسس المعرفية في بنية النظرية السياسية والمعرفة السياسية.

أولا: - الأسس المعرفية التي تشكل بنية النظرية السياسية.

تمثل النظرية السياسية اطارًا معرفيًا شاملًا ومتناسقًا يسعي إلى تحليل وتفسير وتوضيح بصورة عقلانية ومنهجية، يعتمد في هذا النسق على عدد من البني المعرفية التي تبين حدودهًا وطبيعتهًا، وتتجسد تلك البني في المفاهيم التي تعتبر وسيلة للعقل لتحليل الواقع السياسي وتجريد، فالمصطلحات أو المفاهيم في درب السياسة لا تمثل الفاظ وصفية، وانما هي أدوات أو وسائل فكرية معرفية تساعد المهتم بعلم السياسة من ترتيب الأفكار وصياغتها وفق نماذج فكرية مترابطة تساعد على فهم الظاهرة السياسية، وتبين تلك المفاهيم على مدي إمكانية النظرية على شرح الواقع السياسي المتشابك بالية مبسطة، بما يسمح الوصل بين الطاهرة الجزئية وتفسيرها داخل بناء فكري داء مجال واسع (بشارة، 2017، ص 15).

بذلك تتشابك البني الفلسفية والاطر المنهجية للنظرية السياسية، والذي بدوره يرسم تلك العلاقة القائمة بين الواقع السياسي والمعرفة المنبثقة عنه، ومن المنظور الوضعي تجزم بانه يمكن البحث في السياسية بتوظيف الوسائل والأدوات العلمية، على غرار العلوم التطبيقية والطبيعية، في حين تجزم المقاربات التفسيرية بأن السياسية باي حال لا نستطيع فصلها عن القيم والمفاهيم والدلالات التي يضمنها الباحثون على أعمالهم، نهائك على أن الدارس للسياسة في داته يعتبر جزء لا يتجزأ من البناء المعرفي الذي ينتج فيه المعرفة (Held, 2006, p 39) وعليه، فإن البناء او الأطر المنهجية لا تتشكل فقط بالأسئلة المطروحة، وانما من خلال الإجابات التي يمكن أن تطرحه النظرية، وهنا يطهر القيمة الإبستمولوجية للنظرية السياسية كحقل فكري معرفي تاريخيًا، ويعد الامتداد السببي للتفاعلات بين الطواهر من المكونات السياسية والرئيسية في سياقات النظرية السياسية، فهي لا تقتصر على وصف الظاهرة، وانما تتجاوز ذلك لتفسيرها بواسطة البحث عن الارتباطات بين المؤشرات السياسية كالعلاقة بين المجتمع المدني والدولة، وتتجسد الإمكانيات في الكشف عن تلك التفاعلات وإمكانية صياغة عدد من الفروض تكون قابلة للاختبار، وهذا بطبيعة الحال ما يعطي ميزة للنظرية السياسية عن المعرفة السياسية، ويجعلها قادرة على طرح تحليل علمي منطقي للظاهرة السياسية.

والتي تتقاطع مع البعد القيمي المعياري للنظرية السياسية، إذ لا نستطيع استيعاب الطواهر السياسية بمنآي عن عدد من القيم كالحرية والعدالة، فهي ليست مجرد معرفة وصفية وانما تتجاوز ذلك

لتشمل تقيما لما هو قائم، ويفسح المجال من ناحية البعد القيمي المعياري للنظرية السياسية أن تصبح أداة ووسيلة للإرشاد الأخلاقي والسياسي.

بالإضافة الى ذلك، النظرية تمتلك الامكانية على التجريد والتنظيم، وبهذه الميزة تستطيع تغير التجارب البسيطة الجزئية إلى نماذج مفاهيمية يمكن تطبيقها حالات متباينة، هذه الامكانية من التجريد تسمح للنظرية الانسجام مع التبدلات الاجتماعية والسياسية، وتمنحها مجال حيوي واسع معرفيًا، الامر الذي تمتلك القدرة عالية على استيعاب الاختلاف في الحركة السياسية وتحليلها وتفسيرها وفق أطر نظرية متجانسة (بشارة، 2013، ص 26)، لا يقل تأثيره عن البعدين التاريخي والمعرفي في النظرية السياسية، بحيث لا تنمو أي نظرية في فراغ، وانما من خلال بني تاريخية واجتماعية معينية، تلعب الخبرات التاريخية دورًا كبيرًا في التأثير عليها نهائك عن النزاعات السياسية، ووفقًا للبعد التاريخي، تتمكن النظرية السياسية من تفسير الظاهرة السياسية الامر الذي يقوى إمكانيتها على وضع تحليلات عميقة .

وبالتالي، فإن البني المعرفية للنظرية السياسية تتداخل لتشكل سياق مترابط يحتوي على مصطلحات دقيقة، الافتراضات المنهجية والفلسفية، تحليل وتفسير التفاعلات السببية، البعد القيمي المعياري، هذه الأسس الفكرية المعرفية تمكن النظرية السياسية كوسيلة أساسية لا ستعاب الواقع السياسي، تسعي إلى الربط بين التفسير السببي والفهم النقدي للمعايير، الامر الذي يسمح للكاتب بغزارة الإنتاج العلمي المعرفية السياسية ومنهجية متقدمة، تملك إمكانية التعاطي مع المعضلات السياسية الحديثة.

ثانيا: ـ التجريبية والمنهج العلمي في المعرفة السياسية.

يعتبر المنهج العلمي والتجريبية من افضل التطورات المعرفية التي لها تأثير على حقل السياسة، وهي المرحلة التي انتقلت فيها المعرفة السياسية من مجال التأمل الفلسفي القيمي المعياري إلى دراسة وبحث الظاهرة السياسية وفق سياقات منهجية علمية مبنية على الملاحظة والمنهجية العلمية والتحليل المنطقي الموضوعي وهنا التجريبية تصر إصرار قاطع على أن المعرفة لا تنبثق من العقل المبادئ الطبيعية، وانما تنبع من التجربة الحسية وتراكم الخبرة الاجتماعية التجريبية، والذي يعتبر نقل نوعية في الفكر السياسي القديم(Hume,2000,p34)، وبناء على هذا الاقتراب، تمثل الطواهر السياسية كالدولة والسلطة والسلوك السياسي، فهي في حالة ديناميكية أو منفصلة عن السابق، انما هي يمكن فهمها وتفسيرها وتحليليها بواسطة دراسة الاحداث والتجربة التاريخية.

قدم التجريبيون اسهامات اثرت في هذا المجال، أبرزهم الفلاسفة لوك وديفيد هيوم، في تثبيت بادرة من بوادر الأفكار السياسية وهي حصيلة التفاعل الاجتماعي والتراكمات العلمية، وفهي ليست نتاج أفكار ما وراء الطبيعة الميتافيزيقية مسبقة، فقد فتح هذا المسلك الدرب امام تثبيت المناهج العلمية في حقل السياسة، القائم أساسًا على الملاحظة، تحديد الفرضيات، وفحصها بناء على معلومات

حقيقية قابلة للتحقق، كذلك ساهم المنهج العلمي في تحسين وسائل البحث السياسي، كالاستبيانات والاحصاء وتحليل المحتوي ووحدة الكلمة وتحليل المضمون، الامر الذي مكن من فهم سلوك الانسان والجماعات والهياكل السياسية بطرق موضوعية (Almond, 1963,p15)، وبهذا السلوك فالسياسة أصبحت على غرار ما كانت اطارا مؤسسيًا وقانونيًا مطلقًا بل صارت حقلًا خصب حركيًا للسلوك البشري يمكن ملاحظته ودراسته من الناحية العلمية.

وقد برز التوجه التجريبي بشكل صريح في ظل المدرسة السلوكية، والتي بنيت على افتراض أساسي قائم على السلوك الافراد، مؤكدة على استيعاب السياسة يتطلب تحليل وتفسير سياقات المشاركة السياسية، وصنع القرار والأحزاب من خلال معلومات قابلة للدراسة والقياس (Dahl, 1961,p43)، وشكل هذا التوجه للدارسين من تشكل اساسات كبيرة عن الظواهر السياسية، الامر الذي ساهم في تطوير النظرية السياسية بشكل دقيق ومنطقي وموضوعي، ورغم كل الجهود التي بدلت من قبل الفلاسفة ومساهماتهم الا انه تعرضت النزعة العلمية التجريبية في حقل السياسة لكم هائل من الانتقادات، من اهمها الجانب القيمي الأخلاقي للظاهرة السياسية، البعض اعتبر التركيز على المنهج الكمي أو الأساليب الكمية والتحليل السلوكي ادي إلى اختزال البحث السياسي دراسات قابلة للنقاش، مع اغفاله لأسئلة جوهرية كالشرعية والعدالة التي تصبح من الصعوبة بمكان قياسها، ورغم ذلك لازال التقارب قائم بين المقاربات النقدية والتجريبية والمعيارية، الغرض الحصول على تفسير كامل للسياسة.

المطلب الثالث: ـ التحولات الراهنة ورهانات تجديد المعرفة السياسية والنظرية السياسية.

شهدت ولا تزال تشهد الحالة السياسية تبدلات جدرية لم تقف نتائجها على سياق الممارسة السياسية واشكال الحكم، بل تجاوزت ذلك لتمس البني المعرفية والمنهجية التي بنيت عليها المعرفة السياسية والنظرية السياسية، وقد أسهمت العولمة، والثورة الهائلة، وتقلص سيادة الدولة، وبروز لاعبين جدد على انقاض الدول كالشركات والعالمية والمنظمات الدولية، حالة سياسية تميزه بالتعقيد وللاستقرار، وهنا برزت إشكالية والمتمثلة ان أدوات التحليل التي كان يتم توظيفها في حقل العلوم السياسية أصبحت الان عاجزة عن التفسير، ولابد لعلماء السياسة من إيجاد مقاربات واطر منهجية ونظريات تفسر التحولات السياسية المعاصرة، هذا يقودنًا إلى أن العولمة بناء فكري تشكل عبر مراحل تاريخية في طل اطر اجتماعية وسياسية (العروي، 1996، ص 22).

الأسس التي انطلقت منها المعرفة السياسية التقليدية على كم هائل من الافتراضات والاسس المنهجية اقترنت بسياقات الدولة المعاصرة، بنيت على افترض مركزية السلطة، وتبات المؤسسات، والتحكم في العمل السياسي من خلال أسس قانونية محددة، الا أن التحولات السياسية المعاصرة عملت على الحد من هذه الافتراضات، فالدولة طهر الى جانبها لاعبين جدد في النظام العالمي الامر الذي حد من حركته السياسية، ولم يعد اقتصر السلطة ولا على المؤسسات الدستورية، بل

تجاوزها من خلال شبكات إعلامية واقتصادية عملاقة، حيث بدأت تطال الدولة وإعادة النظر في عدد من المفاهيم كالسيادة فهي لم تعد كمفهوم السيادة الويستفالية الدائمة المطلقة لاتتجزا لا يمكن التنازل عنها بل أصبحت مقيدة بالتالي إعادة صياغة مفهوم السيادة وفق التحولات السياسية المعاصرة (Held, 2006, p 83).

وتتركز معضلة المعرفة السياسية في اطارها المفاهيمي عندما تصبح المفاهيم الكلاسيكية غير قادرة على تحليل وتفسير الظاهرة السياسية، مثل تقلص الديمقراطية، فمن الصعوبة بمكان فهم هذه الطواهر بواسطة التحليل المؤسسي أو الاتجاه السلوكي، انها تستوجب الحالة اجراء مقارنة تضع نصب عينيها البعد الرمزي للسياسة، وهنا يمكن القول أن الثبات المفاهيمي يودي إلى فصل تام بين الواقع والنظرية، ويجعل النظرية السياسية الاقرب إلى بناء مقفل لا يستطيع التطور (سبيلا، 2000، ص 41)، على الصعيد المنهجي، الاطر الوضعية والتجريبية أصبحت الطاهرة السياسة مختزلة في مؤشرات قابلة للقياس، وهذا كان له الأثر على اعتبارات استيعاب المعاني والاطر التي يمكن فيها ممارسة السياسة، وبالتالي تطرح معضلة في المعرفة السياسية، ان الدارس في حقل السياسة يجب أن يكون داخل بناء معرفية يؤثر في تساؤلاتها ووسيلها التحليلية والتفسيرية (غليون، 1991، ص 22)، توضح هذه المعضلة عن حدود النظريات السياسية التقليدية والمعاصرة في تحليل وتفكيك التبدلات المعاصرة، قفد بنيت كم من تلك النظريات على افتراض عقلاني مبسط للعمل الإنساني، وكذلك وضعت افتراض قائم على إن السلوك السياسي وتبات قواعده الناطمة له بأن الحقيقة الواقع السياسي الحالي يتميز اللايقين والغموض.

أولا: ـ التحولات البنيوية في الواقع السياسي المعاصر وأثرها المعرفي.

تتسم المرحلة السياسية الحالية بتبدلات جوهرية كبيرة جدًا تجاوز تأثيرها الحاد على اطر الممارسة السياسية واشكال الحكم، بل تجاوزت ذلك لتمس البني المعرفية والمقاربات المنهجية التي تبني عليها المعرفة السياسية وكذلك النظرية السياسية، فطهور العولمة والثورة المعلوماتية، وتقلص دور الدولة من جراء التحولات السياسية المعاصرة، وبروز لاعبين دوليين جدد افرز واقعًا سياسي شديد التعقيد وعدم الاستقرار، وهنا برزت إشكالية تجسدت في مدي صالحية الأدوات المنهجية على تفسير وتحليل الظواهر في ظل العولمة، الامر الذي اقتضي من الباحتين في حقل السياسية من ضرورة إيجاد مداخل ومناهج ونظريات جديدة قادرة على تفسير التحولات المعاصرة.

بنيت المعرفة السياسية التقليدية على عدد من المسلمات والمقاربات المنهجية في اطار الدولة الوطنية، من خلال وصع عدد من الافتراضات مثل مركزية السلطة، وتبات المؤسسات، والسعي لضبط العمل السياسي وفق بني قانونية صريحة، الا أن التحولات السياسية المعاصرة عملت على اضعف تلك الافتراضات، فالدولة الوطنية لم تعد الفاعل الوحيد على المسرح السياسي، ظهور لاعبين جدد، لم تعد السلطة كما كنت مختزلة في مؤسسات رسمية، بل أصبحت ضمن شبكة من

المؤسسات السياسية والاقتصادية، الامر الذي جعل القائمين على علم السياسة يعودن حساباتهم المنهجية (Held, 2006, p 90)، الاعتماد الكلي على الصعيد المنهجي، من خلال التركيز على الأطر الوضعية والتجريبية، إدي إلى اسر الظاهرة في طل مؤشرات قابلة للقياس والقصور في استيعاب المعاني والاطر التي تمارس فيها السياسة بالتالي، الدارس لعلم السياسة يعيش حالة الطاهرة المراد دراستها وذلك من خلال توظيف المقاربات المنهجية، تبين هذه المعضلات عن محددات النظرية السياسية التقليدية والمعاصرة في تحليل وتفسير التطورات الحديثة، حيث بنيت عدد كثير من تلك النظريات على مسلمات عقلية للعمل السياسي، وافترضت أيضا استقرار السلوك السياسي والقواعد الناظمة له.

ثانيا: ـ معضلة النظريات السياسية الكلاسيكية وقدرتها التفسيرية.

منذ بزوغ النظريات السياسية التقليدية شهدت جملة من تحديات تلك المتعلقة بمدي صلاحيتها لتحليل وتفسير الواقع السياسي الغير مستقر، هذه النظريات أسست على جملة من المسلمات والاطر المنهجية، تلك النظريات وضعت افتراضاتها على نماذج كلاسيكية وتبات الفاعل السياسي وكذلك مؤسسات الدولة، وكذلك العمل على التحكم في التفاعلات السياسية بناء على قواعد وأسس منضبطة، تلك الافتراضات في الحقيقة لم تواكب التحولات المعاصرة التي تميز بالتعقيد وبروز لاعبين غير رسمين تجاوز الدولة الوطنية (Heywood, 2019, p 6)، تعكس هذه الهوة بين المسلمات النظرية والظاهرة السياسية مواجهة إبستمولوجية رئيسية، فقد أصبح من الضروري بمكان متابعة إلى أي مدي صلاحية المصطلحات والمفاهيم القديمة كالسيادة قادرة على التفسير أو يجب إعادة النظر فيها.

تواجه النظريات السياسية التقليدية معضلة على عدة اصعدة كالصعيد المفاهيمي، فهي عادتنًا ما تركز على المؤثر العقلاني والاسس الثابتة، غافلة عن المؤشرات الرمزية الثقافية والاجتماعية في وضع السياسة، الامر الذي ادي إلى اختزال العمل السياسي تغييره إلى عدد من المعلومات التي تصبح قابلة للقياس، الامر الذي ادي إلى العجز في تحليل وتفسير الظاهرة السياسية (سبيلا، 2000، ص 42)، على الصعيد المنهجي الاعتماد على المناهج الكلاسيكية وعلى اطر وضعية سلوكية مبنية على أسس التعميم والتبات، ذلك الافتراض يتقاطع مع دينامية السياسة في الدول المعاصرة، هنا تتفاعل عوامل الهيمنة في تحديد النتائج.

علاوة على ذلك، ان ما احدته التحولات السياسية المعاصرة، من تأثير على النظرية التقليدية في تفسير الظواهر السياسية الكونية، كصعود لاعبين دوليين مؤثرين في السياسة الدولية، هذا يحتاج إعادة النظر في أنماط التفكير والوسائل التحليلية والاطر والنماذج المستخدمة وفي نفس الإطار، فان حالة الجمود الفكري مجاراة التحولات السياسية الامر الذي ادي إلى انتاج أدوات معرفية لم تعد تمتلك القدرة على فحص وتحليل الاحداث والوقائع الشائكة (الجابري، 1990، ص 29).

هذه الوضعية تقتضي ضرورة المراجعة وتجديد الأدوات المنهجية للنظرية السياسية، هذا لا يعني القطيعة مع الادوات المنهجية القديمة أو التقليدية، الامر يتطلب مراجعتها مراجعة علمية نقدية، وتطويرها بحيث تواكب التبدل البنيوية في بيئة العمل السياسي، على صعيد المداخل والمناهج والمقاربات التحليلية.

ثالثا: - افاق بناء نظرية سياسية حديثة.

التحولات السياسة تشير إلى أن النظرية السياسية الكلاسيكية أصبحت غير قادرة على استيعاب تطورات الواقع المشابك، من خلال الكم الهائل من الازمات، وتحديات التحولات السياسية المعاصرة على الدولة الوطنية، بالتالي جل الافتراضات التقليدية أصبحت تواجه إشكالية عميقة في مساءلة تفسير الظاهر السياسية المعاصرة، بالتالي هذه الإشكالية جعلت الباحثين في هذا الحقل يسعون للبحث عن اطر ومقاربات جديدة وتطوير القديمة.

بنيت النظرية السياسية في شقها النقدي على أساس أن المعرفة السياسية لم تعد مقتصرة على تشخيص الواقع، وانما تجاوزت ذلك لحد العمل النقدي الذي يهدف إلى كشف أدوات الهيمنة وتوزيع وإعادة السلطة، الامر الذي جعلها وسيلة لاستيعاب التعقيدات السياسية الحديثة والخوض في التبدلات البنيوية (Foucault, 1980, p131)، وتشير النظرية السياسية على العلاقة الوثيقة بين المعرفة والسلطة، بالتالي تحليل ووصف الظاهرة السياسية لا يمكن فصله باي حال من الأحوال عن دراسة الأطر الاجتماعية والثقافية التي تصنع فيها المعرفة السياسية، هنا نحتاج إلى قراءة متأنية للخطاب السياسي القائم (غليون، 1991، ص. 36)، النظرية النقدية في سعيها الحتيتي إلى تخطي المرحلة الكلاسيكية بين العمل السياسي والقيم وبين مرحلة التحليل الوصفي والنقد القيمي، لتتحول المعرفة السياسية إلى وسيلة نقدية يمكن لها أن تساءل الواقع السياسي، فالمعرفة السياسية الحديثة من هذه الزاوية تركز على مدي وعي الدارس للسياسة، قائمة على افتراض أي تفسير سياسي يحتوي مكانة قيمية تابته، بالتالي دراسة الواقع السياسي تستوجب دراسة مؤسسات وبنيان السلطة (بشارة، 2013، ص 45).

وفي ظل التحولات السياسية المعاصرة تقتضي الضرورة الملحة إلى استخدام كم من المداخل والمناهج وأساليب جمع المعلومات الكمية والكيفية و الدراسات المقارنة والنماذج الفكرية، باستخدام كم من المناهج نستطيع التعامل مع الظاهرة السياسية الصغيرة والكبيرة بالذات المعقدة، للخروج من مازق التفسير الذي تفرضه الأطر التقليدية (Dryzek, 2013, p 21)، أن استخدم الكم من المقاربات المنهجية يعزز قدرات النظرية السياسية على تحليل ووصف الطواهر السياسية وتكون نتائجها اكثر دقة لان من الصعوبة تفسير حدث سياسي بمقاربات منهجية قديمة، فإنها سوف تطهر لنا معضلة في مساءلة النتائج، بالتالي يتطلب الامر ضرورة تجديد وتحديث النظرية السياسية مصحوب بفهم عميق للإحداث السياسية في العام المعاصر، من خلال القيام بعملية قراءة للأدبيات

التاريخ السياسي للدولة وتمحيصها والبحث في نشاطات المؤسسات والاعبين السياسيين علاوة على ذلك، النظرية السياسية في صورتها النقدية يجب أن تكون في نشطة حركية، تمتلك إمكانية التعايش مع التحولات السياسية المعاصرة الدائمة، مع الاحتفاظ بأطرها الفكرية والمنهجية بحيث تستمر وسيلة لتفسير التطورات والاحداث ووسيلة للنقد.

وبناء على ما سبق، يشكل نموذج تطوير وتحديث نظرية سياسية حديثة رهانًا فكريًا معرفيًا، فهي لا تختزل في تفسيرها على السياسة فقط، وانما تتجاوز ذلك للخوض في الحركة السياسية الواقع، وتوضح دراسات السلطة، وتحليل تأثيرها على الفاعلين السياسيين، يقوي إمكانية الدارس لعلم السياسة لتلك التحديات في هذا القرن، ومن هنا تقتضي الضرورة الملحة تجديد وتحديث وتطوير نظرية سياسية مرحلة مفصلية في عملية فهم واستيعاب السياسة بكونها درب معرفي، يحتاج أدوات ووسائل تحليلية.

الخلاصة: –

تناولت الدراسة تشريح المرتكزات المعرفية للنظرية السياسية، بكونها اطارا تحليلًا يتيح عددا من المفاهيم ضمن اطر معرفية معينة، هذه الدراسة ركزت على تشريح الأطر المعرفية التي تبني عليها النظرية السياسية، كونها اطار تحليلًا يطرح عدة مفاهيم، كذلك ركزت على التباين بين النظرات السياسة التقليدية والحديثة من خلال تصورتها المعرفية الفكرية للواقع السياسي، أيضًا ابرز مساهمات الفلسفية بدا بالعقلانية والوضعية والتاريخية والتأويلية وصولًا الى النقدية التي عملت على تشكيل نماذج مختلفة للتنظير السياسي ناقشت الدراسة تحديث النظرية بكون النظريات التقليدية أصبحت غير قادرة على تفسير التحولات السياسية المعاصرة.

النتائج: -

تقوم النظرية السياسية على أسس معرفية وفلسفية سابقة توجه بناءها وتحدد منطلقاتها التفسيرية.

المعرفة السياسية ليست محايدة، بل مشروطة بالسياقات التاريخية والثقافية والقيمية المنتِجة لها.

يحدد الأساس الإبستمولوجي طبيعة العلاقة بين الذات الباحثة والموضوع السياسي وحدود الموضوعية.

يرتبط المنهج في النظرية السياسية ارتباطًا وثيقًا بالتصور المعرفي لطبيعة الظاهرة السياسية.

تؤسس علاقة جدلية بين النظرية السياسية والمعرفة السياسية كليهما يؤثر في الاخر.

تستند القدرة التحليلية والتفسيرية للنظرية السياسية على متانة بنينها المعرفي.

التوصيات: -

الظاهرة السياسية ترتكز في مضمونها على المغرفة السياسية.

إعادة تفسير المفاهيم الأساسية ووفق التطورات الاجتماعية والسياسية والتاريخية مع الاحتفاظ بالأطر المعرفية للنظرية.

العلاقة بين النظرية السياسية والمعرفة السياسية مكملان لبعض لا نظرية بدون معرفة.

قوة النظرية السياسية مرتكز على التحليل والتفسير.

المراجـــــــــــع: -

الكتب: –

الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

الحجّاج، سامي، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، بيروت: دار العلم للملايين، 2018.

الصالح، يوسف، البعد المنهجي في البحث السياسي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية، 2019.

العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996.

برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

بشارة، عزمي، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بشارة، عزمي، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2017.

سبيلا، محمد، السياسة بالسياسة في التشريح السياسي، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2000.

شملال، وليد، أبستمولوجيا علم السياسة، الجزائر: جامعة الجزائر3، 2020.

المراجـــــــع الأجنبيـــــة: -

Almond, G. A., & Verba, S. (1963). *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations.* Princeton University Press.

Brady, H. E., & Collier, D. (2010). *Rethinking social inquiry: Diverse tools, shared standards* (2nd ed.). Rowman & Littlefield Publishers.

Dahl, R. A. (1961). *Who governs? Democracy and power in an American city*. Yale University Press

Dryzek, J. S. (2013). *Foundations and frontiers of deliberative governance*. Oxford University Press.

Easton, D. (1965). *A systems analysis of political life*. Wiley

Foucault, M. (1980). *Power/knowledge: Selected interviews and other writings, 1972–1977* (C. Gordon, Ed.) Pantheon Books.

Held, D. (2006). *Models of democracy* (3rd ed.). Stanford University Press.

Heywood, A. (2019). *Political theory: An introduction* (4th ed.). Red Globe Press

Hume, D. (2000). *An enquiry concerning human understanding*. Oxford University Press. (Original work published 1748).

Lind, K. (2020). *Understanding political theory: Interpretive approaches.* Palgrave Macmillan.

Marsh, D. & Stoker, G. (2010). *Theory and methods in political science* (3rd ed.). Palgrave Macmillan.